

عوامل جذب الاستثمار ومقوماته في الصناعة السياحية بالجزائر

أ/ فطوش سمية

fattouche.soumeya@gmail.com

جامعة محمد خيضر بسكرة- الجزائر

د/ واضح فواز

feuaz.ouadeh28@gmail.com

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله-
الجزائر

تاريخ الاستلام: 2018/04/16 تاريخ التعديل: 2018/06/17 تاريخ قبول النشر: 2018/06/27

الملخص :

تناولت هذه الدراسة عوامل جذب الاستثمار السياحي ومقوماته في الجزائر التي تمتلك ثروة سياحية هائلة تتمثل في الموارد الطبيعية والتاريخية والثقافية، إضافة إلى الاستقرار الأمني الذي تتميز به. هذه المقومات والإمكانات تمثل أهم مجالات الاستثمار السياحي التي من المتوقع أن تحقق منافع اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وبيئية، لمصلحة المجتمع المحلي. لهذا حظيت صناعة السياحة باهتمام الدولة الجزائرية واتخذت الحكومة العديد من الإجراءات لدعم هذا الصناعة الحيوية وتشجيعها، خصوصا مع وجود نقاط جذب مهمة حيث صدر العديد من التشريعات والقوانين والقرارات التي هيأت بنية تشريعية شاملة لجعل الاستثمار السياحي في الجزائر مركز جذب للعديد من رؤوس الأموال بهدف الحصول على أكبر عائد ومردود وفق الحركة السياحية العالمية.

وتهدف الدراسة إلى تشجيع الاستثمار السياحي في موارد التراث الثقافي والطبيعي بالجزائر اقتصاديا بإقامة المشروعات السياحية، مثل الاستثمار في خدمات الإقامة والفنادق، والمطاعم، والمتنزهات بالإضافة إلى تشجيع صناعات ذات صلة بالسياحة مثل الصناعات التقليدية.

ولقد تم اعتماد الأسلوب الوصفي منهاجاً لهذه الدراسة، كما تعتمد أيضا على مبادئ استراتيجية التنمية السياحية التي أقرت بها الحكومة الجزائرية في قانون التنمية السياحية المستدامة 2003.

ومن أهم نتائج الدراسة أن البنية التحتية الأساسية للنهوض بعملية تنمية الاستثمار السياحي متوفرة وهذا يشجع على القيام بأي مشروع سياحي واستثماري في الجزائر وهذا سيعزز من مساهمة السياحة في الناتج المحلي وفي توفير العملة الأجنبية.

الكلمات المفتاحية: السياحة، الاستثمار السياحي، عوامل جذب الاستثمار.

Abstract:

This study deals with the factors attracting investment in tourism and its constituents in Algeria, which possesses a tourist wealth of natural resources, historical, cultural, in addition to the security stability. These constituents represents one of the most important fields of investment in tourism, which is expected to achieve the economic benefits, social, cultural, and environmental, and for the benefit of the community. That's why the tourism industry attracted the attention of the Algerian Country, the Government has taken many procedures to support and encourage this vital industry, especially with important attraction points where issued many laws and decisions that created a whole legislative structure to make tourism investment in Algeria attracting a lot of capitals in order to obtain the greatest return through global tourism.

The study aims to encourage tourism investment in the cultural and natural heritage resources in Algeria economically by creating tourist projects, such as investment in accommodation services, hotels, restaurants, parks in addition to promoting tourism-related industries such as handicrafts.

A descriptive method has been used for this study, also on the tourist development strategy principles that was adopted by the Algerian Government in sustainable tourism development Act 2003.

One of the most important results of the study that the basic infrastructure for the advancement of the development process of the tourist investment is available and this encourages investment and tourism projects in Algeria and this will enhance the contribution of tourism to GDP and in foreign currency.

Keywords: *tourism, tourism investment, the factors attracting investment*

المقدمة: |

أصبحت السياحة من بين القطاعات الاقتصادية الهامة في دول العالم، تسعى جاهدة لتنميتها وتطويرها، وذلك لما لها من أثر كبير في قضايا التنمية من ناحية تدفق رؤوس الأموال وتحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بقيام الدولة بتوزيع مختلف المشاريع السياحية الجديدة بين مختلف الأقاليم والمناطق، مما يؤدي إلى التوزيع العادل للدخول وتحقيق التشغيل والتنمية والتطور، وذلك بإنشاء الاستثمارات الجديدة ومالها من آثار إيجابية على قطاع السياحة والقطاعات الأخرى، لكن لا يمكن لأية دولة أن تحقق هذه الامتيازات إن لم تكن تتمتع بموارد سياحية من شأنها جذب

السائح سواء كانت هذه الموارد طبيعية، تاريخية، دينية وثقافية، مع الإشارة إلى ضرورة توفير كل التسهيلات والخدمات التي تضمن راحة وسلامة السائح.

والجزائر واحدة من دول العالم التي تزخر بمقومات سياحية هائلة، فصحراء الجزائر لا يكاد يوجد لها مثل في صحاري العالم، حيث تعتبر مسرحا أثريا متنوعا واحتوائها على مناطق محمية، أما إذا توجهنا إلى الشرق أو الغرب الجزائري فإن المناظر الطبيعية، الشواطئ، الجبال، السهول، الحمامات المعدنية والآثار هي الجاذب الرئيسي للعديد من السياح، أدى ذلك إلى نشوء أنواع متعددة من السياحة منها: العلاجية، الحموية، الشاطئية، الجبلية والسياحة التاريخية والأثرية... الخ فهذه الإمكانيات الطبيعية غير متوفرة في كثير من بلدان العالم، والتنوع المناخي يجعل من السياحة في الجزائر تستمر على مدار السنة.

كما يعتبر الاستثمار أحد العوامل الأساسية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لأي بلد وهو الطريقة الناجحة لإنشاء ومضاعفة الثروات، وأمام تزايد أهمية ودور الاستثمار في الحياة الاقتصادية تسعى العديد من الدول للبحث عن الوسائل والآليات التي تسمح لها بالتأثير على الاستثمارات في المجال السياحي، قصد جذبها وتشجيعها وهذا عن طريق تطبيق سياسات مختلفة من شأنها أن تحقق مناخا مناسباً لها. الجزائر وعلى الرغم من حيازتها على مقومات سياحية تؤهلها لأن تكون قطبا سياحيا غير أن الأرقام المتعلقة بمؤشرات السياحة توشر إلى العكس، لهذا أظهرت السياسة الجزائرية اهتماما أكبر بالاستثمار في المجال السياحي من خلال سن العديد من القوانين لعل أهمها هو قانون التنمية السياحية المستدامة 2003. ولهذا جاءت إشكالية بحثنا كالتالي:

ما هي أهم عوامل جذب الاستثمار في صناعة السياحة بالجزائر؟

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من الدور الهام الذي يلعبه الاستثمار السياحي في عملية التنمية الاقتصادية وهذا ما يستدعي التعرف على أهم العوامل المؤثرة على تطوره والتي تؤثر على المسيرة التنموية بالجزائر باعتباره قطاع بديل للمحروقات.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ محاولة التعريف بالاستثمار السياحي ومختلف خصائصه.
- ✓ التعرف على أهم مناطق الجذب السياحي والمقومات السياحية بالجزائر.
- ✓ التعرف على أهم التحفيزات والتسهيلات الممنوحة للمستثمرين في القطاع السياحي بالجزائر.
- ✓ التركيز على جملة القوانين المنظمة للنشاط السياحي في الجزائر.

منهج البحث

تتخذ الدراسة من الأسلوب الوصفي منهجا لها، كما تعتمد أيضا على مبادئ إستراتيجية التنمية السياحية التي أقرت بها الحكومة الجزائرية في قانون التنمية السياحية المستدامة 2003.

أولا: الإطار المفاهيمي للسياحة والاستثمار السياحي

1. تعريف السياحة

تعرف السياحة على أنها النشاط الذي يقوم به الأشخاص الذين يميلون إلى السفر وربما الإقامة في غير بيئتهم المعتادة لفترة قصيرة أو طويلة بهدف التمتع بوقت فراغهم بشكل لا يمكن تحقيقه في بيئته المعتادة. (صالح، 2008)

كما يعرفها العالم النمساوي هيرمان فونش وليرون Herman Von Sholeron عام 1910 السياحة على أنها الاصطلاح الذي يطلق على كل العمليات الاقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل حدود منطقة أو دولة معينة. (توفيق، 2013)

أما السياحة بالمفهوم الحديث هي ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث، والأساس منها الحصول على الاستجمام، وتغيير الجو والمحيط الذي يعيش فيه الإنسان والوعي الثقافي المنبثق لتذوق والاستمتاع بجمال المشاهد الطبيعية. (عساف، 2016)

II. الاستثمار السياحي

1. تعريف الاستثمار السياحي

الاستثمار السياحي يتمثل في مجموع ما ينفق في قطاع السياحة، وما تستقطبه الدولة من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع، ويعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما تتيحه من فرص كبيرة للنجاح وتحقيق عوائد مالية معتبرة، كما أن تطور الاستثمار السياحي يتوقف على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في مجال السياحة، إلى جانب قوة المنتج السياحي المعروض وحجم الطلب عليه في سوق السياحة العالمية ومدى اهتمام الدولة بعنصر التسويق السياحي للتعريف بمنتوجها السياحي. (داودي و مسكين، 2014، صفحة 08)

وهو مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتوجيهه في توجيه استثماره إلى بلد دون بلد آخر، ويبدو أن المناخ الاستثماري لا يقتصر على الحدود الاقتصادية، بل تجاوزها إلى الظروف السياسية والاجتماعية والقانونية، والمنشأة السياحية السائدة في البلد المعني، حيث تتداخل هذه العوامل والظروف فيما بينها لتشكل وحدة واحدة لا يمكن التغاضي عنها في مجمل الوضع الاستثماري، والاقتصادي للبلدان المضيئة. (عساف، 2016، صفحة 180)

2. خصائص الاستثمار السياحي

يتميز الاستثمار في القطاع السياحي بمجموعة من الخصائص تفرقه عن الاستثمارات الأخرى نوجزها فيما يلي: (داودي و مسكين، 2014، صفحة 9)

- ✓ يحتاج الاستثمار السياحي إلى عدد كبير من اليد العاملة تتنوع بين اليد العاملة العادية والمتخصصة في الخدمات السياحية؛
- ✓ تؤثر التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار في أي دولة على الاستثمار السياحي فبقدر مرونة التشريعات تكون المشاريع الاستثمارية السياحية مرنة وتقل بقدر التعقيدات والعراقيل التي تكبح العملية الاستثمارية؛
- ✓ تتميز المشاريع السياحية بعدم المرونة ونظرا للطابع الموسمي للسياحة فإن ذلك يؤثر سلبا على الرغبة في الاستثمار السياحي من أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة حيث لا يمكنهم أن يجمدوا بعض رؤوس أموالهم

لمدة معينة عكس الدولة أو أصحاب رؤوس الأموال الذين يمكنهم تحمل بعض المخاطر كموسمية النشاط السياحي .

كما تتميز الاستثمارات السياحية بـ: (بخاري و يدو، 2014)

- ✓ الاستثمارات السياحية تكون في أصول ثابتة ولمدة طويلة من 20 سنة إلى 25 سنة مما يترتب عليها عدة تغيرات سياسية واجتماعية ذات مخاطر متفاوتة؛
- ✓ إن العائد من الاستثمارات السياحية ليس سريعا نظرا لطول مدة الاستثمارات؛
- ✓ الاستثمارات السياحية لا تستطيع تغيير منتجاتها بالمشاريع الأخرى؛
- ✓ الاستثمارات السياحية لا تحتاج إلى عناصر معقدة كالتيكولوجيا مثلا فهي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري؛
- ✓ تساهم الاستثمارات السياحية في دعم اقتصاد أي دولة من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة تساهم في الدخل السياحي؛
- ✓ تعد الاستثمارات السياحية من الصادرات غير المنظورة ، ولا يمكن نقلها من مكان لآخر.

3. أهداف الاستثمار السياحي

إن الهدف العام للسياسات الحكومية من الاستثمار السياحي هو مضاعفة مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني. ومن الأهداف الخاصة: مضاعفة المساهمة في ميزان المدفوعات، المساهمة في التنمية الإقليمية بشكل متوازن، توفير فرص العمل، إعادة توزيع الدخل بين الأفراد، المساهمة في الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، ومضاعفة الفرص للإيرادات المالية للدولة. (الحميري، 2010)

ثانيا: الاستثمار السياحي في الجزائر

1. المقومات السياحية للجزائر

1. المقومات الطبيعية

1.1. المناخ في الجزائر: متنوع كذلك و تعرف الجزائر المناخات التالية: (جردات و هواري، 2004)

- المناخ المتوسطي: سائد على الشريط الساحلي ومتوسط درجة الحرارة السنوية هو 18 درجة مئوية .
- مناخ الهضاب العليا: يسوده فصل بارد ورطب.
- المناخ الصحراوي: يسود الجنوب الجزائري، وتصل فيه درجة الحرارة إلى 40 درجة .

2.1. الساحل الجزائري

يمتد الساحل الجزائري على مسافة 1200 كيلومتر من الشواطئ الرملية ذات المياه الفيروزية اللون. ويشمل على طوله المدن الرئيسية في البلاد الباهرة العمران والمليئة بالمواقع الطبيعية الجميلة، والمنطقة الساحلية هي الآن واحدة من أكثر المناطق سياحة في البلاد. ابتداءا من الجزائر العاصمة البيضاء إلى وهران المشرفة مرورا بعنابة وعبر خلجان منطقة القبائل، الساحل هو بلا شك قبلة السباحين والمتنزهين وهواة الصيد والرياضة المائية. ويعتبر الساحل الجزائري مكان ثري بالتاريخ حيث تتناثر على حافة البحر العديد من المواقع الأثرية من العصور القديمة أو العثمانية. (وزارة تهيئة العمران والسياحة والصناعة التقليدية)

3.1. المناطق الجبلية:

تعتمد السياحة الجبلية في الجزائر على الحظائر الوطنية التي تعد أهم مصدر من مصادر التنوع البيولوجي، كما أنها أماكن جذب سياحي هام . وعدد هذه الحظائر يصل إلى 11 حظيرة متنوعة عبر التراب الوطني، 8 منها تقع في الشمال، وتشمل كل من حظيرة جرجرة والشريعة والقالة وقورايا ونازة وبلزمة وثنية الحد وحظيرة تلمسان.

يتربع مجموع هذه الحظائر على مساحة إجمالية تفوق 165 ألف هكتار، تديرها إدارة الغابات، والحظيرة التاسعة تقع في منطقة الهضاب هي حظيرة جبل

عيسى في ولاية النعامة بمساحة 24500 هكتار، ويضم الجنوب الكبير حظيرتي الهقار والتاسيلي.

ولقد تم اللجوء إلى تحديد هذه الحظائر الوطنية كمناطق ومواقع جغرافية تحمل خصائص مناخية ونباتية وحيوانية خاصة ونادرة، وما تحمله من مناظر خلابة، وهو ما أعطاها بعدا سياحيا فريدا من نوعه.

صنفت هذه الحظائر إلى ثلاث مجموعات المجموعة الأولى تتميز بالغطاء النباتي الكثيف وتشمل حظيرة القالة وتازة وقورايا، والمجموعة الثانية في مناطق الهضاب وهي ذات طبيعة جبلية وتشمل كل من حظيرة جرجرة والشريعة وبلزمة وثنية الحد وتلمسان وجبل عيسى، والمجموعة الثالثة بالمنطقة الصحراوية وتشمل حظيرة الهقار والتاسيلي (بوعشاش، 2013).

4.1. الهضاب العليا

تمتد على شكل حزام عرضي من الأراضي يتراوح علوها ما بين 900 إلى 1000 متر، وهي أكثر ارتفاعا في الشرق، حيث تأخذ أحيانا طابع الجبل، وبها العديد من المنخفضات أهمها، سطيف وعين البيضاء وتبسة، ويشكل العارض التضاريسي المتمثل في جبل الحضنة الحد الفاصل بين الهضاب الشرقية والهضاب الغربية، كما تتلقى سلسلة الأطلس التلي مع سلسلة الأطلس الصحراوي عند جبال الأوراس. (بلمداني، 2011)

5.1. المناطق الصحراوية

تمثل الصحراء جنوب الجزائر، وهي أكبر منتج سياحي في البلاد، إذ تتربع على مساحة شاسعة تقدر بـ 02 مليون كلم مربع، أي ما يزيد على 80 بالمئة من المساحة الإجمالية للبلد. وتتميز الصحراء برمالها المتناهية وجبالها الغرانيبية والبركانية، وواحاتها الخلابة المتناثرة عبر مناطقها، وبغابات النخيل وتربتها الخصبة وكتبانها الرملية، ولا سيما واحات وادي سوف، ووادي ميزاب، والساوره، والقرارة والزيبان. وتعد الصحراء الجزائرية ثاني أكبر صحراء في العالم، وفيها كل المقومات الضرورية لإقامة سياحة ناجحة، موزعة على 14 منطقة صحراوية متمثلة بـ:

تمنراست، وتندوف، وورقلة، وغرداية، وأدرار، والبيض، وبشار، وعين صالح، وتوقرت، واليزي، والأغواط، والوادي، وبسكرة والنعام.

وتزخر الصحراء الجزائرية بواحات منتشرة عبر أرجائها، وبمبانيتها المتميزة وبهندستها، وسلاسلها الجبلية الشاهقة ذات الطبيعة البركانية في الهقار والطاسيلي، وتكتسب صحراء الجزائر أهمية كبيرة نظرا إلى ما تتوفر عليه من كنوز وشواهد تحمل الكثير من خصوصيات هذه المنطقة المميزة بتنوع تضاريسها ومناخها، كما تحتوي صخورها بقايا حيوانية ونباتية تدل على وجود الحياة في هذه المنطقة من العصور الجيولوجية القديمة التي تعود إلى أكثر من عشرة آلاف سنة. (زرزار و مداحي)

6.1. المقومات الحموية

تتوفر الجزائر على ثروة حموية على درجة من الأهمية تعود إلى العهد الروماني، منها ما يزيد على 200 منبع وتتمتع أغلبها بصفات علاجية ويتكفل طبي وتأطير استشفائي نفوز برضا الزائرين، ومن أهم المحطات الحموية في الجزائر: حمام بوغرارة بولاية تلمسان، حمام بوحجر بولاية عين تموشنت، حمام بوحنيفية بولاية معسكر، حمام ريغة بولاية عين الدفلى، حمام قرقور بولاية سطيف، حمام الصالحين بولاية بسكرة، حمام المسخوطين بولاية قالمة، وحمام ربي بولاية سعيدة. (مسكين، 2016)

2. المقومات الحضارية والتاريخية والثقافية

1.2. مقومات تاريخية

تعتبر الجزائر من الدول التي تملك إرثا تاريخيا وحضاريا، تمتد جذوره إلى أعماق التاريخ مروراً بمختلف المراحل 19 التاريخية لهذا البلد، الذي يتميز بتنوع حضاراته ومواقعه الأثرية التي تعكس الإرث الثمين: (بوفليح و تقرورت، 2010)

أهم المواقع التاريخية والحضارية التي تتوفر عليها الجزائر "موقع الطاسيلي"، الذي يعتبر من أهم وأروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية. ويعود تاريخ هذا الموقع إلى 6000 سنة قبل الميلاد، وتبرز أهميته من حفريات التي كشفت

عن بقايا الحيوانات والنباتات التي كانت تعيش بهذه المنطقة. وثمة "حي القصة" في الجزائر العاصمة والتي شيدها العثمانيون في القرن السادس عشر، تمثل إحدى وأجمل المعالم الهندسية في المنطقة المتوسطية، وتطل على جزيرة صغيرة كانت موقعا تجاريا للقرطاجيين خلال القرن الرابع قبل الميلاد.

وأیضا "وادي ميزاب" بغرداية الذي يعود تاريخ بنائه إلى القرن العاشر ميلادي، وما يميز هذا الموقع قيمته الجمالية، إذ يحيط به خمسة قصور ذات تصاميم بطابع صحراوي، وهي عبارة عن قرى محصنة ذات هندسة بسيطة متناسبة مع طبيعة البيئة في هذه المنطقة. إضافة إلى "موقع تيمقاد"، الذي كان يعرف باسم "ثاموقادي"، ويوجد هذا الموقع الأثري على بعد 37 كيلومتر من مدينة باتنة على طريق روماني، يصل بين مدينتي "لامباز" و "تبسة"، التي كانت تعرف باسم "تيفست"، ويعود تاريخ بناء هذه المدينة إلى أكثر من 1000 سنة ميلادية. كما تعتبر "قلعة بني حماد" من المواقع الأثرية الهامة في التراث التاريخي للجزائر، فهي تتوفر على آثار رومانية كالأسوار والقبور القديمة، وعلى آثار إسلامية، وآثار للدولة الحمادية ودولة الموحدین خلال فترة تواجدهم بهذه المنطقة. ويوجد بولاية سطيف "موقع جميلة" الذي كان يعرف قديما باسم "كويكول" وهي تسمية ذات أصل نوميدي لمدينة رومانية، ويتشابه تصميم هذه المدينة مع نظيره لمدينة "تيمقاد" الأثرية. أما الجزائر العاصمة تتوفر على العديد من المعالم التاريخية، التي تشهد عن تاريخ هذه المنطقة. ومن هذه المعالم والمواقع التاريخية "دار عزيزة"، وهي عبارة عن قصر بني في العهد العثماني لاستقبال بعض ضيوف القصر. وثمة "مسجد كتشاوة" الذي تم بنائه في عهد "الباي لارباي" التركي بالجزائر العاصمة منذ أكثر من أربعة قرون مضت. وأيضا "الجامع الكبير" الذي يعتبر أكبر مساجد العاصمة، تم بنائه من طرف المرابطين في نهاية القرن الحادي عشر.

كما يشمل التراث الحضاري والثقافي للجزائر رصيذا هاما من المتاحف منها، "المتحف الوطني سيرتا" بقسنطينة ويعتبر من أقدم المتاحف في الجزائر، جاءت فكرة إنشاء هذا المتحف سنة 1852 م لجمع الأعداد الكبيرة من الحفريات التي تم اكتشافها بهذه المدينة وعلى مستوى منطقة الشرق الجزائري ككل، إضافة إلى هذا المتحف فإن التراث الحضاري والتاريخي للجزائر يتوفر على كم آخر من المتاحف.

2.2. مقومات دينية

تعد المساجد أهم محاور انتشار العقيدة والرسالة الإسلامية منذ عهد "عقبة بن نافع"، حيث أعطى كل من الرستميين والفاطميين والمرابطين والموحدين كل طابعه الخاص لمساجد الجزائر من مسجد "سيدي عقبة" البسيط إلى مسجد "الجزائر الكبير" الفاخر مروراً بمساجد "ندرومة" بتلمسان التي شيدها "يوسف بن تشفين" و "الجامع الكبير"، و مسجد "الأمير عبد القادر" بقسنطينة، ومسجد "بن عثمان" بوهران ومسجد "قلعة بني حماد" بالعاصمة التي لم يبق منها سوى المنارة، ومسجد "لان" في الهقار. (فرزولي، 2010)

3.2. الصناعة التقليدية

منذ القدم اعتبرت الصناعة التقليدية حرفة متوارثة أبا عن جد، ونجد من أبرز النشاطات الحرفية التقليدية التي تزخر بها الجزائر كالنسيج في الأوراس والجلفة وبوسعادة، اللباس التقليدي التلمساني، القسنطيني، العاصمي والقبائلي، صناعة الجلود في الصحراء و تمراس و صناعة الحقايب في تلمسان ونجد كذلك صناعة الحلي في بني يني، صناعة النحاس في قسنطينة والطرز في توقرت وصناعة كل من الفخار، الخزف الفني، الخيزران، الحدادة الفنية، الرخام والنقش على الخشب التي تمارس في مناطق مختلفة من الوطن. (فرزولي، 2010)

4.2. مقومات ثقافية

تزخر الجزائر بموروث ثقافي وتاريخي متعدد الأشكال والأنواع وذلك بسبب موقعها المتوسطي وضمن هذا الموروث نجد: (محمدي، 2012)

❖ الأعياد الشعبية: هناك أكثر من 200 عيد شعبي متجذر في حاضر الشعب الجزائري منذ سنين عديدة.

❖ المهرجانات: هناك العديد من المهرجانات الدولية نذكر منها: مهرجان تمقاد بباتنة في شهر جويلية من كل سنة، مهرجان الجزائر الدولي للسينما بالجزائر في شهر ديسمبر، المهرجان الدولي للرقص الشعبي بسيدي بلعباس، المهرجان العربي الإفريقي

للرقص الفلكلوري بنيزي وزو، المهرجان الدولي للخط العربي بالعاصمة، تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية.

كما أن هناك تسعة عشر (19) مهرجان وطني نذكر منها: المالف، الشعبي، مسرح الهواة، الفكاهة، مسرح الأطفال، الفيلم الأمازيغي... الخ. بالإضافة إلى بعض المهرجانات المحلية مثل: مهرجان الفروسية بتيارت، المسرح المحترف بعنابة.

3. الأقطاب السياحية في الجزائر

حددت دراسة المخطط الوطني للنشاط البيئي لسبعة أقطاب اجتماعية وسياحية، إلى جانب إدراج التراث في الحياة الاجتماعية، والسياحية والثقافية. هذه الأقطاب من الغرب إلى الشرق، هي: (بداش، 2014)

1. القطب السياحي: وهران، تلمسان، ويشمل مناطق أثرية تاريخية (مثل مدينة منصور السياحية).

2. القطب السياحي: شرشال، تيبازة، الجزائر، بومرداس، منطقة القبائل، ويشمل قرى ومناطق طبيعية وشواطئ.

3. القطب السياحي: بجاية، جميلة، سطيف، ويشمل آثارا رومانية، ومتاحف، وشواطئ، وحضيرة قورايا.

4. القطب السياحي: عنابة، قالمة، سوق أهراس، الطارف، ويشمل الحضيرة الوطنية لمدينة الطارف وآثارا رومانية.

5. القطب السياحي: الأوراس، تيمقاد، قلعة بني حماد، بسكرة، بوسعادة، ويشمل آثارا رومانية، ومناظر طبيعية.

6. القطب السياحي: غرداية، تيميمون، ويشمل العمران الصحراوي، وواحات النخيل ووادي ميزاب، والقصور المعلقة.

7. القطب السياحي: الطاسيلي، الأهقار، وهو عبارة عن متحف طبيعي، وإرث حضاري عريق وزاخر، حيث تكتسي الحضيرة الوطنية في الأهقار في تمناست أهمية بالغة ذات أبعاد متعددة لما تزخر به من

الكثير من الشواهد الطبيعية الحية ، التي ما زالت تعبر على مدى آلاف السنين عن أسرار الوجود الإنساني والحيواني والنباتي في هذه المنطقة من الجنوب الكبير، حيث يعود البعض منها إلى ما قبل 12 ألف سنة، بالإضافة إلى مناظر طبيعية خلابة، مثل غروب الشمس المصنف الأفضل عالميا.

4. المقومات المادية

1.4. المنشآت القاعدية للنقل

قد عرف قطاع النقل في الجزائر تحولا حقيقيا، حيث تم إنجاز عدد كبير من المشاريع و أخرى في طور الإنجاز لجعل هذا القطاع أكثر كفاءة وفعالية للمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد، وتتوفر الجزائر على ما يلي: (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)

◀ الطرق: تعتبر شبكة الطرق الجزائرية واحدة من أكبر الشبكات الأكثر كثافة في القارة الإفريقية، حيث يقدر طولها بـ 112 696 كلم من الطرق، منها 29 280 كلم من الطريق الوطني.

◀ السكك الحديدية: تقدر شبكة السكك الحديدية في الجزائر بـ 2.150 كلم، إذ شهدت في الآونة الأخيرة كهربة بعض المقاطع لوضع قطارات ذات سرعة فائقة قريبا من شأنها أن تربط المدن الرئيسية للبلاد. حيث تسير شبكة السكك الحديدية من قبل شركة النقل للسكك الحديدية الوطنية. هذه الشبكة مجهزة بـ أكثر من 200 محطة تغطي خاصة شمال البلاد، منها:

- 299 كلم سكك مكهربة
- 305 كلم سكك مزدوجة
- 1085 كلم سكك ضيقة

◀ النقل الجوي: طورت الجزائر قطاع النقل الجوي بطريقة تجعل منه وسيلة حقيقية للاندماج على الصعيدين الإقليمي والدولي. إذ أنه سيتم إنفاق ميزانية تقدر بـ 60 مليار دينار (600 مليون أورو) لتجديد أسطول الجوية الجزائرية خلال الفترة 2013-2017. وتمتلك الجزائر 35 مطارا منها 13 دولية، حيث تتكفل الخطوط الجوية

الجزائرية بعدة رحلات نحو أوروبا، إفريقيا، كندا، الصين والشرق الأوسط. وهناك عدة شركات طيران أجنبية لديها رحلات نحو الجزائر.

النقل البحري: تعتبر الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة والمؤسسة الوطنية للنقل البحري للمسافرين ممثلي قطاع النقل البحري في الجزائر. معظم العبارات تعمل على إيصال الركاب إلى الشواطئ الأوروبية، ونقل البضائع إلى جميع أنحاء العالم. حيث تمتلك الجزائر 11 ميناء: الجزائر، وهران، عنابة، سكيكدة، أرزيو، بجاية، مستغانم، غزوات، جبجل، تنس ودلس.

2.4. الاتصال

ينشط حاليا متعامل واحد للهاتف الثابت، وينشط 03 متعاملين للهاتف النقال داخل السوق الجزائرية (موبيليس، أوريدو، جيزي). وقد شهدت خدمات الهاتف النقال في الجزائر تحسنا ملحوظا، حيث تجاوزت نسبة تغطية السكان بشبكة الهاتف النقال 99% عام 2015 وهذا ما يفسر الارتفاع المستمر لعدد المشتركين حيث وصل إلى 45 مليون مشترك سنة 2015 وفاق 48 مليون مشترك سنة 2016 أي بزيادة قدرها 5.26%. كما بدأت خدمة الهاتف المحمول الجيل الثالث G3 في الجزائر منذ 2013، وبدأت خدمة الهاتف المحمول الجيل الرابع G4 في 2016. (وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال).

3.4. المؤسسات السياحية: وهي موضحة في الجدول الآتي:

سنة 2014		سنة 2013		فئة الصنف
عدد الأسرة	عدد المؤسسات الفندقية	عدد الأسرة	عدد المؤسسات الفندقية	
4242	08	4242	08	الفنادق 5 نجوم
1800	06	1600	05	الفنادق 4 نجوم
5829	39	5775	38	الفنادق 3 نجوم
4605	46	4605	46	الفنادق 2 نجوم
10639	149	10639	149	الفنادق 1 نجوم
8406	156	8406	156	الفنادق بدون نجمة
384	02	384	02	إقامة سياحية 2 نجمة
313	01	313	01	إقامة سياحية 1 نجمة
93	02	93	02	موتيل 2 نجمة
30	01	30	01	موتيل 1 نجمة
16	01	16	01	نزل ريفي 2 نجوم
20	01	20	01	نزل ريفي 1 نجمة
274	01	/	/	قرى العطل 3 نجوم
91	05	91	03	نزول مفروش وحيد الصنف
426	10	426	10	نزل عائلي وحيد الصنف
170	06	170	06	محطة الاستراحة وحيدة الصنف
9381	196	9381	196	هياكل أخرى موجهة للفندقة
52886	555	52613	549	في طريق التصنيف
99605	1185	98804	1176	الجموع

المصدر: إحصائيات السياحة لـ 2014 ص 09

<http://www.matta.gov.dz/images/statourisme.pdf>

ثالثا: السياسات والإجراءات الحكومية المنتهجة لتطوير القطاع السياحي الجزائري

في ظل التغيرات التي عرفتتها الجزائر اتخذت الدولة الجزائرية مجموعة من الإجراءات المؤسساتية والقانونية والاقتصادية بهدف النهوض بقطاع السياحة، وهي فتح المجال للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي في القطاع السياحي، وكذا الشروع في خوصصة قطاع السياحة، وبالتالي قامت الجزائر بوضع عدة قوانين لتشجيع الاستثمار، كالتسهيلات المالية والإعفاءات الجمركية والجبائية.

1. إجراءات قانونية

1. قانون الاستثمار الصادر في 05 أكتوبر 1993، وأهم امتيازاته موضحة في الجدول التالي: (الجريدة الرسمية الجزائرية، رقم 64 ، 1993)

جدول رقم 02: الامتيازات الممنوحة ضمن قانون الاستثمار لسنة 1993

الجنوب الكبير	الطوق الثاني للجنوب	المناطق الخاصة	النظام العام	امتيازات النظام
03 سنوات	03 سنوات	03 سنوات	03 سنوات	المساعدات على الانجاز
إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء	حقوق التسجيل
0,5%	0,5%	0,5%	0,5%	حقوق التسجيل يعقود تأسيس الشركات ورفع رؤوس أموالها
إعفاء 10 سنوات	إعفاء من 07 سنوات على الأقل	إعفاء من 05 إلى 10 سنوات	إعفاء من 02 إلى 05 سنوات	الرسم العقاري
إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء	TVA
03%	03%	03%	03%	الحقوق الجمركية
تكفل جزئي أو كلي	50%	تكفل جزئي أو كلي	لا شيء	أشغال المنشآت القاعدية
امتيازات يمكن أن تصل إلى الدينار الرمزي	تخفيض 50%	امتيازات يمكن أن تصل إلى الدينار الرمزي	إتاوة التأجير بقيمة حقيقية	التنازل على الأراضي العمومية
لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء	التخصيص على نسبة الفوائد

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 64 الصادرة في 10/10/1993

1. قانون الاستثمار لسنة 2001: حيث استمرت الحكومة الجزائرية جهودها الترويجية لجلب الاستثمارات الأجنبية للقطاع السياحي، وذلك من خلال إصدار قوانين جديدة من شأنها أن تعطي دفعا قويا للقطاع السياحي، فتم بموجب القانون إنشاء صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب تخصيص خاص يوجه لتمويل والتكفل بمساهمة الدولة في كافة المزايا الممنوحة للاستثمار، لاسيما المنشآت الضرورية لانجاز الاستثمار، كما تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، بدلا من الوكالة الوطنية المكلفة بترقية ومتابعة الاستثمار APSI (الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 47، 2002).

2. قانون الخوصصة: صدر في سنة 1995 قانون الخوصصة الذي يحدد إجراءات خوصصة المؤسسات والوحدات العمومية حيث تأخذ عدة أشكال منها فتح رأس مال المؤسسات للبيع الجزئي أو الكلي لأصول المؤسسات أو خوصصة التسيير، وقد سمح هذا القانون بعرض مجموعة من المؤسسات الفندقية للخوصصة عن طريق التنازل في السوق المالي وذلك بعرض الأسهم والقيم المنقولة في بورصة القيم المنقولة أو عن طريق عرض عمومي للبيع وهذا بسعر ثابت أو المزج بين الطريقتين كما تم تحديد طريقة ثانية للخوصصة وتتم عن طريق المناقصة حيث يتم التنازل عن الأسهم والقيم المنقولة، والتنازل الكلي أو الجزئي لأصول المؤسسة العمومية المختارة للخوصصة عن طريق مناقصة مفتوحة وطنيا أو دوليا وتوضع تحت تصرف المهنيين معلومات حول الحالة الاقتصادية والمالية للمؤسسة المعروضة للخوصصة وكذا دفتر الشروط القانونية والمالية والاقتصادية. (قويدر، 2010)

قانون التنمية المستدامة للسياحة: صدر القانون رقم 01-03 في 17 فيفري 2003 والذي يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، وهدف هذا القانون إلى إحداث محيط ملائم ومحفز من أجل: (الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 11، 2003)

ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة وإعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات الإيواء والاستقبال وتثمين التراث السياحي الوطني.

◀ إدماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية وتنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية.

◀ تلبية حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسلية وتحسين نوعية الخدمات السياحية.

◀ المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتنميين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية.

◀ التطوير المنسجم والمتوازن للنشاطات السياحية وترقية الشغل في الميدان السياحي.

3. قانون متعلق باستغلال الشواطئ: صدر القانون رقم 02-03 في 17 فيفري 2003 والذي يحدد القواعد العامة لاستعمال واستغلال السياحيين للشواطئ، وهدف إلى تثمين وحماية الشواطئ للاستفادة منها، وتوفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة، مع تحديد نظام تسليية مدمج ومنسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية. (الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 11، 2003)

4. قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية: صدر القانون رقم 03-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003، ويهدف إلى: (الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 11، 2003)

◀ الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية قصد ضمان التنمية المستدامة للسياحة.

◀ إدراج مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

◀ إنشاء عمران مهيأة ومنسجم ومناسب مع تنمية النشاطات السياحية والحفاظ على طابعه المتميز وكذا حماية المقومات الطبيعية للسياحة.

◀ المحافظة على التراث الثقافي والموارد السياحية من خلال استعمال واستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض سياحية.

5. القانون المتعلق بتطوير الاستثمار: إن أهم ما جاء في الأمر 03-01 الصادر في 20 أوت 2001 المعدل و المتمم بالأمر رقم 08-06 المؤرخ في 15/07/2006 المتعلق بتطوير الاستثمار هو مناخ الاستثمار وآلية عمله، وهذا بغرض الوصول إلى استحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الإنتاجية أو إعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية والمساهمة فيه، كما شمل المفهوم الجديد للخصخصة الكلية و الجزئية والاستثمارات المستفيدة من منح الامتياز أو الرخصة، وأكد هذا القانون على ما يلي: (الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 47، 2002)

◀ المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي.

◀ إلغاء التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص.

◀ إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب وإنشاء شبك وحيد ضمن الوكالة يضم الإيرادات والهيئات المعنية بالاستثمار. بالإضافة إلى تحديد تاريخ 25 جوان من سنة كيوم وطني للسياحة بموجب قرار مؤرخ في 29 ماي 2011

II. إجراءات مؤسسية

قامت الجزائر بإنشاء عدة هياكل إدارية لتنمية القطاع السياحي و منها:

1. وزارة السياحة والصناعات التقليدية: تأسست بموجب المرسوم رقم 63-474 المؤرخ في 20 ديسمبر 1963، وحددت بموجبه المهام الموكلة إليها والمتمثلة في مجال التعريف بالمنتوج السياحي الجزائري وترقيته، تجسيد السياسة الحكومية في مجال السياحة وانجاز المخططات التنموية السياحية. (وزارة تهيئة العمران والسياحة والصناعة التقليدية)
2. الديوان الوطني للسياحة: أنشئ بموجب المرسوم 214-88 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988 والمعدل بموجب المرسوم 402-92 بتاريخ 31 أكتوبر 1992، وهدف إنشاؤه إلى إعداد برامج لترقية السياحة والسهر على تنفيذها. (المادة رقم 04 من المرسوم 214-88 ، 1988)

3. الوكالة الوطنية للتنمية السياحية: أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 70-98 المؤرخ في 21 فيفري 1998، وتهدف إلى صيانة وحماية مناطق الاستغلال السياحي واقتناء الأراضي الضرورية وتخصيصها للمشاريع السياحية وكذا دراسة التهيئة للأراضي المخصصة للأنشطة السياحية والفندقية والمعدنية (المادة رقم 04 من المرسوم التنفيذي رقم 70-98، 1998).

4. المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية: أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-98 المؤرخ في 10 مارس 1998، وتهدف إلى انجاز الدراسات لمعرفة الطاقات السياحية وتنميتها والقيام بدراسة التهيئة السياحية والمعدنية، مراقبة المشاريع التنموية ووضع الخبرة للمجمعات السياحية والفندقية والمعدنية بالإضافة إلى تأسيس بنك للمعلومات لأجل التهيئة والتنمية السياحية. (المادة رقم 04 من المرسوم التنفيذي رقم 94-98، 1998)

5. اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية: أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 39-94 المؤرخ في 25 فيفري 1994، وتهدف إلى اقتراح كل الأعمال التي تمكن من تحسين العمليات المرتبطة بالنشاط والحركات السياحية. (المادة رقم 02 من المرسوم التنفيذي رقم 39-94، 1994)

III. الإجراءات الاقتصادية والمالية (المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030)

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030) الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية، ويعد هذا المخطط بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات والمناطق عن مشروعها السياحي لأفاق 2030، السياحة أولوية وطنية للدولة، يجب النظر إليها على أنها تعد خيارا بديلا بل أصبحت ضرورة لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات ويرتكز المخطط على خمس ديناميكيات هي: (الوكالة الوطنية لتطوير السياحة)

- مخطط الجزائر كوجهة سياحية
- الأقطاب السياحية ذات الامتياز

- مخطط الجودة السياحية
 - مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص
 - مخطط تمويل السياحة
- وحدد هذا المخطط خمسة أهداف كبرى لتنفيذ سياسة جديدة و هي:

1. ترقية اقتصاد بديل للمحروقات
2. تثمين صورة الجزائر و جعلها مقصدا سياحيا بامتياز
3. تنشيط التوازنات الكبرى و انعكاسها على القطاعات الكبرى
4. تثمين التراث التاريخي، الثقافي مع مراعاة خصوصية كل التراب الوطني
5. التوثيق الدائم بين ترقية السياحة و البيئة

النتائج والتوصيات.:

تبين لنا من خلال ما تقدم، أن السياحة في العصر الحالي صناعة متكاملة تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية لكثير من البلدان التي اهتمت بتنميتها. وبغية توفير بيئة استثمارية مناسبة للاستثمار في المجال السياحي تقوم معظم الدول المهمة بالتنمية السياحية بمنح مجموعة من التحفيزات المشجعة والتي من شأنها أن تجذب المستثمرين للاستثمار في هذا المجال .

ومن خلال ما تم عرضه مسبقا في هذه الورقة البحثية، فإن الجزائر تسعى لتوفير بيئة يسودها الأمن والاستقرار للأجيال المستقبلية لبناء عهد لما بعد البترول لتحرير الاقتصاد الجزائري من التبعية لمورد طبيعي محدود. وقد عمدت الدولة الجزائرية إلى تطوير القطاع السياحي، حيث سنت جملة من التشريعات المنظمة ومجموعة من المؤسسات المكلفة بالوقوف على تطوير القطاع السياحي وكان أهمها قانون التنمية السياحية المستدامة سنة 2003 والذي يهدف إلى إحداث محيط ملائم ومحفز للاستثمار، كما تم منح جملة من التحفيزات الجبائية مع توفير تسهيلات مالية وتسخير مجموعة من المؤسسات التي تعنى بتوفير العقار السياحي وكذلك مؤسسات لمساعدة المستثمرين على إنجاز مشاريعهم الاستثمارية.

كما سعت الدولة إلى وضع استراتيجية جديدة للسياحة الجزائرية على مراحل تمتد إلى غاية 2030 وهذا ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي يعبر عن الرغبة والنية الحسنة للدولة بالنهوض وتطوير السياحة وجعلها كبدل لقطاع المحروقات مستقبلا. ويشكل هذا المخطط الإطار المرجعي للسياسة السياحية، فموجبه تم تحديد الآفاق و وسائل بلوغها لجعل الجزائر بلداً استقطاباً للسياحة الدولية وجعل قطاع السياحة مساهماً فعالاً في عملية التنمية الاقتصادية، ما سيساعد على بناء اقتصاد خارج قطاع المحروقات وتنويع قاعدة الصادرات الجزائرية خارج هذا القطاع مستقبلاً، ذلك أن الجزائر تتوفر على إمكانيات سياحية عظيمة فالسياحة هي القطاع الأكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو القطاع الذي يمكن أن يسهم في تطوير القطاعات الأخرى، والمسألة تكمن في إعطاء السياحة مكانتها اللائقة بها في الجزائر.

I المراجع والاحالات

1. 25 03، 2017، من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار : [/http://www.andi.dz](http://www.andi.dz)
2. 25 03، 2017، من الوكالة الوطنية لتطوير السياحة: [/http://www.andt-dz.org/ar](http://www.andt-dz.org/ar)
3. 25 03، 2017، من وزارة تهيئة العمران والسياحة والصناعة التقليدية: [/http://www.matta.gov.dz](http://www.matta.gov.dz)
4. 25 03، 2017، من وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال: [/https://www.mptic.dz](https://www.mptic.dz)
5. الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 11. (19 02، 2003).
6. الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 47. (22 08، 2002).
7. الجريدة الرسمية الجزائرية، رقم 64 . (10 10، 1993).
8. الطيب داودي، و عبد الحفيظ مسكين. (2014). الاستثمار السياحي في المناطق السياحية دراسة حالة ولاية جيجل. الملتقى الدولي بعنوان: الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة (صفحة 8). تيبازة: المركز الجامعي تيبازة.
9. العياشي زرزار، و محمد مداحي. السياحة الصحراوية في الجزائر كوجهة سياحية مستدامة: الواقع والآفاق. مجلة المستقبل العربي ، 12-13.
10. المادة رقم 02 من المرسوم التنفيذي 39-94 . (25 02، 1994).
11. المادة رقم 04 من المرسوم 214-88 . (31 10، 1988).
12. المادة رقم 04 من المرسوم التنفيذي رقم 70-98. (21 02، 1998).
13. المادة رقم 04 من المرسوم التنفيذي رقم 94-98. (10 03، 1998).

14. الويزة قويدر. (2010). اقتصاد السياحة وسبل ترقيتها في الجزائر. أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، 302. الجزائر، جامعة الجزائر3، الجزائر.
15. بدر حميد عساف. (2016). تنمية الموارد السياحية. عمان، الأردن: دار الولاية.
16. بوبكر باداش. (2014). صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات: رؤية استكشافية وإحصائية. مجلة بحوث اقتصادية عربية (66)، 12.
17. سامية بوعشاش. (2013). السياحة البيئية في المناطق الجبلية: حالة جبال تيكجدة بولاية البويرة. مذكرة ماجستير في علوم التسيير، 88-89. الجزائر، جامعة الجزائر3، الجزائر.
18. سعد بلمداني. (2011). استراتيجيات الاتصال في تنمية السياحة بالجزائر. مذكرة ماجستير تخصص اتصال استراتيجي، 127. الجزائر، جامعة الجزائر3، الجزائر.
19. سمية بخاري، و محمد يدو. (2014). الاستثمارات السياحية كمحرك للتنمية السياحية المستدامة حالة الجزائر. الملتقى الدولي: الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة (صفحة 05). تيبازة: المركز الجامعي تيبازة.
20. عبد الحفيظ مسكين. (2016). إستراتيجية تسويق المنتج السياحي الجزائري من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 154. بسكرة، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
21. غادة صالح. (2008). اقتصاديات السياحة (الإصدار 01). الإسكندرية، مصر: دار الوفاء.
22. ماهر عبد العزيز توفيق. (2013). صناعة السياحة. عمان، الأردن: دار زهران.
23. محمد بوفليح، و نبيل تقرورت. (2010). دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا، حالة الجزائر، تونس، المغرب. الملتقى الوطني: السياحة في الجزائر - الواقع و الآفاق (الصفحات 7-8). البويرة: جامعة البويرة- الجزائر.
24. محمد سليمان جردات، و معراج هواري. (2004). السياحة و أثرها في التنمية الاقتصادية العالمية: حالة الاقتصاد الجزائري. مجلة الباحث (4)، 24.
25. مختار فرزولسي. (2010). دور الاتصال في بناء وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لقطاع السياحة 2025. مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، 174. الجزائر، جامعة الجزائر3، الجزائر.
26. موفق عدنان عبد الجبار الحميري. (2010). أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة. عمان، الأردن: دار الوراق.
27. وافية محمدي. (2012). دور الترويج في ترقية الخدمات السياحية: دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة. مذكرة شهادة الماجستير في العلوم التجارية، 124. الجزائر، جامعة الجزائر3، الجزائر.